http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1710) السنة السابعة - الخميس (28) كانون الثاني 2010

ترحيب وارتياح في المحافظات المنتجة

البرلمان يقر تخصيص دولار عن كل برميل نفط سعياً لدعم المشاريع الاستثمارية

ميسان - البصرة - كركوك / متابعة المدى الاقتصادي

رحبت أوساط حكومية محلية في المحافظات المنتجة للنفط بقرار مجلس النواب القاضي بتخصيص دولار واحد عن كل برميل منتج من المحافظة المعنية .
وعد المسؤولون الحكوميون في محافظات البصرة وميسان وكركوك هذا القرار بانه اسهامة من الجهة التشريعية في دعم الجوانب الخدمية والعمرانية في تلك المحافظات.

وعول محافظ ميسان محمد شياع السوداني على جزء يسير من مردودات تنفيذ عقد تطوير حقل الحلفاية النفطي الذي فازبه إئتلاف شركات نفط عالمية ضمن الجولة الثانية من تراخيص تطوير حقول النفط،لسد العجز الكبير في موازنة المحافظة وتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية والحيوية التي تفتقر اليها المحافظة .

وقال السوداني خلال حضوره ورشة العمل التي عقدتها شركة نفط ميسان لشرح مضامين عقد تطوير الحقل النفطي المذكور " نتطلع من خلال تنفيذ العقد وزيادة أنتاجية حقل الحلفاية النفطي ومصادقة مجلس النواب على أستقطاع نصف دولار من قيمة كل برميل نفط مستخرج من حقول نفط المحافظة لتأمين المبالغ التي تتطلبها مشاريع التنمية ومعالجة أحتياجات المحافظة في مجال الخدمات الأساسية ولجميع القطاعات خصوصاوأن المحافظة تعاني عجزا كبيرا في موازنتها للسنة الماضية وتوقعاتنا باستمرار العجز للسنوات القليلة المقبلة".

من جهته أوضح مدير شركة نفط ميسان علي معارج البهادلي أن الهدف من الورشة التي حضرها أعضاء الحكومة المحلية وعدد من الفعاليات الرسمية ، هو إيضاح مضامين عقد الخدمة لتطوير حقل الحلفاية النفطي الذي ستنفذه شركة CNPC الصينية بالأشتراك مع شركتي بتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية .

الى ذلك قال خبير من شركة نفط ميسان للمدى أن تطوير الحقل سيسهم في زيادة الأنتاج النفطي واستثمار الغاز المصاحب مع إمكانية إكتشاف حقول نفطية جديدة موضحا " إنتاجنا الحالي بحدود ١٠٠ الف برميل يوميا وتوقعاتنا أن الطاقة الأنتاجية ستتضاعف بعد تنفيذ العقد لتصل نحو ٦٠٠ الف برميل يوميا ناهيك عن الأستفادة من الغاز المصاحب لعمليات الأنتاج والذي يجري حرقه الآن حيث أن العقد يلزم الشركات المنفذة بأستثمار الغاز ما يشكل مكسبا اضافيا للبلاد".

وبين رئيس لجنة الطاقة في مجلس المحافظة عامر عبد الله أن الاحتياطي التقديري لحقل الحلفايه يبلغ نحو ١٦ مليار برميل من أصل ٣٠ مليار برميل مجموع الاحتياطي الكلي لحقول ميسان .

ولفت عبد الله الى أن تطوير حقل الحلفاية ، سيحدث نقلة نوعية في تطوير الحقول النفطية في العمارة التي أهملت كثيرا خلال الفترة الماضية بحسب وصفه مبيناً ان" المشروع ذو فائدة كبيرة، لكونه يساعد على تطوير الملاكات النفطية التابعة لشركة نفط ميسان من خلال الاحتكاك بخبرات الشركات الأجنبية التي لها باع طويل في تطوير الصناعات النفطية بالإضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة وتشجيع الاستثمار في المحافظة".

وكان إئتلاف شركات CNPC الصينية وتوتال الفرنسية وبتروناس الماليزية قد حصل على عقد تطوير حقل الحلفاية في ميسان ضمن جولة التراخيص الثانية بسعر انتاج دولار و٤٠ سنتا للبرميل الواحد وبطاقة انتاجية تقدر ب ٥٣٥الف برميل يومياً .

في غضون ذلك قال رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة البصرة زياد علي فاضل ان مصادقة مجلس النواب العراقي على تخصيص نسبة من واردات النفط لمحافظة البصرة من شانه الارتقاء بواقع الخدمات العامة في المدينة.

واضاف فاضل بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي /واع) ان "مصادقة مجلس النواب على طلب مجلس المحافظة باستقطاع دولار واحد عن كل برميل نفط وغاز منتج في المحافظة من شانه الارتقاء بالخدمات العامة في ارجاء المدينة"،موضحا" ان "هذه المبالغ ستخصص بالكامل لتنفيذ مشاريع خدمية ستسهم في تحسن الوضع الخدمي في اقضية ونواحي البصرة".

وبين ان "المصادقة على القرارات الأخيرة أعطت جزءاً من الصلاحيات للحكومات المحلية بعدما غيبت هذه الصلاحيات لفترات طويلة وبالأخص فك الارتباط بين الدوائر الخدمية ووزارة البلديات لما كانت تمثله هذه الوزارة من حجر عثرة في طريق عمل المجلس والمحافظة".

وعلى صعيد ذي صلة رحب عدد من المسؤولين الحكوميين في محافظة كركوك باقرارقانون الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠١٠، وتخصيص دولار واحد عن كل برميل للمحافظات المنتجة للنفط باعتباره سيسهم في القضاء على البطالة وزيادة تنفيذ المشاريع في عموم المحافظات العراقية، فيما راى خبير اقتصادي أن قانون الموازنة خضع لمساومات سياسية بين الكتل قبل الاتفاق على اقراره.

وقال عضو مجلس محافظة كركوك محمد خليل الجبوري بحسب "السومرية نيوز"، إن" اقرار البرلمان للموازنة العامة امر في غاية الاهمية كونها حملت الكثير من القرارات المهمة وخاصة تخصيص دولار واحد عن كل برميل منتج في المحافظة".

وأضاف الجبوري أن "تخصيص دولار واحد للمحافظات سيساهم في تطوير المشاريع الاستثمارية في عموم المحافظات ومنها كركوك"، داعيا الى "ضرورة انشاء صندوق من قبل الحكومة العراقية يشرف على تخصيص هذه المبالغ للمشاريع في تلك المحافظات".

من جهته قال عضو قائمة كركوك المتآخية الكردية محمد كمال بحسب "السومرية نيوز" إن" ادارة محافظة كركوك طالبت في وقت سابق بتخصيص نصف دولار عن كل برميل من النفط منتج في كركوك"، مؤكدا ان "تخصيص دولار واحد عن كل برميل منتج في لمحافظة سيساهم في رفع المستوى الاقتصادي لاهالي كركوك". ودعا كمال، الحكومة العراقية الى لاسراع بصرف تلك المبالغ للمحافظات ومنها كركوك للاستفادة منها في تنفيذ المشاريع التي تاخر انجازها بسبب قلة التخصيصات المالية"،

من جانبه اعتبر الخبير الاقتصادي سامي الجبوري "التاخير في اقرار الموازنة العامة سببه وجود مساومات وسجالات سياسية بين الكتل تحاول فرضها من خلال قانون الموازنة للعام الحالي".

وقال الجبوري إن "الموازنة العامة للعام الحالي بلغت ٧٠ مليار دولار فيما بلغت نسبة العجز في الموازنة حوالي ٢٣ مليار دينار"، لافتا الى أن تدوير المبالغ التكميلية للعام ٢٠٠٩ سيساهم في معالجة جزء من هذا العجز".

وعلى صعيد متصل ذكر الخبير الاقتصادي أن "التصويت على إيقاف التعيينات في جميع دوائر الدولة لحين تشكيل البرلمان الجديد هو محاولة لمنع استخدام هذه القضية كورقة انتخابية لشراء اصوات الناخبين".

وأوضح الجبوري أن "تاخير هذه الفرص للخريجين سيمنع الحكومة الحالية من تعيين اي موظف في دوائر الدولة حتى منتصف العام الحالي لحين الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والاعلان عن تاسيس الحكومة الجديدة".

وكان رئيس كتلة الائتلاف العراقي في البرلمان همام حمودي قال خلال مؤتمر صحفي مؤخراً إن "التصويت على إيقاف التعيينات في جميع دوائر الدولة لحين تشكيل البرلمان الجديد يهدف إلى عدم استخدام التعيينات لشراء أصوات الناخبين".

وتبلغ الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٠ ٨٣ تريليون دينار عراقي، وتتضمن في طياتها الموازنة التكميلية لعام ٢٠٠٩ والبالغة ٥ تريليون و٣٠٠ مليار، منها ٢٣ تريليوناً لنفقات المشاريع الاستثمارية، و٦٠ تريليوناً للنفقات التشغيلية، بواقع عجز مالي يبلغ أكثر من ٢١ تريليون دينار. واعتمدت الموازنة سعر ٦٠ دولاراً للبرميل الواحد من النفط .

خبير: ضرورة حل اشكالات المشروعات الاستثمارية بعد اقرار الموازنة

بغداد / وكالات

رحب خبير اقتصادي باقرار مجلس النواب لموازنة العام الجاري . داعيا الى حل الاشكالات والعقبات الادارية التى تحول دون التوسع فى المشروعات الاستثمارية.

وقال الدكتور علي المانع بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا):"ان المرونة في وضع برنامج وخطط مناسبة وتسهيل الاجراءات من قبل الجهات المختصة سيكون الداعم الرئيس للموازنة من خلال استغلال التخصيصات الاستثمارية التي تضمنها الشق الثاني من النفقات فضلا عن اعطاء الفرصة للقطاع الخاص للعب دوره في الإقتصاد الوطني". واضاف المانع" ان هناك زخما للفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار في العراق ، لكن التحدي الحقيقي الذي يجابه معظم المؤتمرات التي قامت بعقدها هيئة الاستثمار هو صعوبة تطبيقها على ارض الواقع، ما يتطلب سياسة تنظيمية محددة".

وشدد على" ضرورة تزويد وزارة الخارجية ممثلة في السفارات بالخارج بكوادر مساعدة من هيئة الاستثمار الوطنية بهدف وضع خطط ترويجية للاستثمار على مستوى كل دولة ترغب في القدوم الى العراق وضمن القطاعات الستراتيجية".

وطالب المانع " بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والجهات المختلفة وتوجيه الاستثمار نحو تفعيل دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية والدخول في شراكات وتجمعات مع القطاع الخاص الاجنبي".

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة سويسرية لبناء ٣ الاف وحدة سكنية في النجف

النجف / عامر العكايشي

وقعت في محافظة النجف مذكرة تفاهم مع شركة كليكالندرا السويسرية لبناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية والتي ستوزع على الفقراء والمعوزين في المحافظة.

وقال مدير المركز الاعلامي لمحافظة النجف ميثم شبع لـ(المدى) " وقع المذكرة محافظ النجف عدنان الزرفي بحضور نائبيه الذي عبر عن تقديره للدول المانحة التي دعمت هذا المشروع في العراق.

واكد الزرفي بحسب المصدر الاعلامي ان النجف تعتبر من المحافظات السباقة التي وقعت مثل هكذا عقد لبناء الوحدات السكنية بعد مدن (الكوت ونينوى والسماوة) والذي سيكون فاتحة خير للفقراء والمحتاجين وهي خطوة أولى في بناء الوحدات السكنية لافتاً الى وجود أخرى لبناء ألفي وحدة سكنية اخرى بعد أن يقوم وفد خاص من المحافظة بزيارة إلى مقر شركة كليكالندرا(clicnadra) في سويسرا المنفذة لهذا المشروع وبعد توقيع العقد ستوزع على الاقضية والنواحي في المحافظة والتي ستشمل الفقراء الذين لديهم دخل محدود".

وبين شبع بان "المخططات والبناء سيكون بأيد عراقية وقد وقعنا عقدا اخر قبل أيام مع شركة (كوبر جاكس) البريطانية ووضعنا حجر الأساس لهذا المشروع وسنوقع عقدا مع شركة نور القابضة الإماراتية لمشروع مدينة النجف الأشرف الجديدة وستكون هناك جملة من الاستثمارات الجديدة داخل المحافظة والتي ستعلن في وسائل الإعلام" .

من جانبه قال احمد الحمداني ممثل الشركة السويسرية في العراق على هامش حفل توقيع المذكرة" أعددنا برنامجا خاصا في العراق لبناء الوحدات السكنية توزع على الفقراء والمحتاجين وقد نفذت الخطوات الأولى لهذا المشروع في مدينة الكوت ونتمنى أن تكون النجف السباقة في بناء وتوزيع مثل هكذا وحدات سكنية".

وأضاف" ستكون هناك فرص عمل لكافة المواطنين حيث سينفذ المشروع بأيد عراقية وان مدة التنفيذ هي أربع سنوات وبوجود الآليات الحديثة ستكون المدة اقل بكثير".

وعلى صعيد آخر قال مسؤول اعلام مطار النجف الدولي عدي البهاش ان المطار يشهد هذه الايام حركة هبوط واسعة من قبل طائرات تابعة لشركات عالمية تقل زوارا عرباً واجانب لاحياء زيارة اربعينية الامام الحسين وصلت الى اضعاف اعداد الرحلات الاعتيادية.

واضاف عدي البهاش "شهد مطار النجف الدولي خلال الايام القليلة الماضية استعدادات واسعة النطاق لاستقبال الآلاف من الزائرين والقادمين إلى المدينة المقدسة للتوجه الى كربلاء المقدسة لإحياء ذكرى أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام)".

واشار الى ان " إدارة وكوادر مطار النجف الدولي على استعداد كامل لاستقبال الآلاف من الزوار القادمين إلى المدينة المقدسة كما ان مطار النجف الدولي وابتداءا من يوم امس باشر باستقبال أكثر من (٤٠٠) رحلة إضافية عدا الرحلات الاعتيادية المجدولة والمتعاقد عليها مع شركات الطيران العالمية إضافة إلى أن العديد من الطائرات التي تحمل قرابة الـ(٢٥٠) مسافر هبطت ولأول مرة في مطار النجف الدولي".

واوضح البهاش بان"إدارة وكوادر المطار الدولي تعمل على قدم وساق لتهيئ جميع الأجواء المناسبة لراحة الزائرين وتسهيل عملية دخولهم إضافة إلى تهيئ الصالات الخاصة باستقبالهم".

١٤ شركة تتنافس لبناء ٢٠ ألف وحدة سكنية في كركوك

كركوك / وكالات

أعلنت هيئة الاستثمار في كركوك أن شركات عالمية قدمت عروضا تنافسية لإنشاء ٢٠ ألف وحدة سكنية جديدة في كركوك، بهدف مساعدة الاسر ذات الدخل المحدود.

وقال نائب رئيس الهيئة أسعد فاضل بحسب "السومرية نيوز"، إن "الهيئة الوطنية للاستثمار تلقت عروضاً من ١٤ شركة عالمية، متخصصة في مجال الاسكان والبناء، لتشييد ٢٠ ألف وحدة سكنية جديدة، في مناطق متفرقة من مركز المدينة والأقضية والنواحي التابعة للمحافظة".

وأوضح وسمي أن "عملية اختيار الشركات التي ستوكل لها مهمة تشييد الوحدات الجديدة، سيتم وفقا لشروط خاصة وضعت من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار في بغداد وكركوك"، داعيا إلى "ضرورة التنسيق بين الدوائر المختصة، واختيار المناطق المناسبة لبناء الوحدات، وبما يساهم في مساعدة الأسر ذات الدخل المحدود".

وكانت الهيئة الوطنية للاستثمار في محافظة كركوك، ٢٥٠ كم شمال بغداد، عقدت نهاية العام الماضي، مؤتمرها الأول، طرحت خلاله توفر فرص لإقامة مشاريع في مجالات الصناعة الإسكان وعدد آخر من القطاعات.

البنك المركزي: نسعى لمحو أصفار من الدينار وارتفاع الاحتياطي النقدي الى ٤٢مليار دولار

بغداد / وكالات

أعتبر البنك المركزي العراقي ، عمليات تحويل العملات الأجنبية إلى خارج العراق "عملاً مشروعاً"، فيما أكد سعيه لإلغاء أصفار من الدينار العراقي.

وقال مستشار محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح بحسب "السومرية نيوز"إن"عملية التحويل الخارجي للعملات الإجنبية تأتي طبقا لعملية التحول من النظام الشمولي، إلى النظام الاقتصادي الحر"، مبينا أن "هذا الأمر يعد من الحقوق الاقتصادية للمواطنين التي يكفلها لهم القانون".

وأضاف صالح أن "لدى البنك المركزي العراقي لجانا مختصة بمكافحة غسل الأموال وأموال الجريمة وتمويل الإرهاب، وما عدا ذلك يعتبر عملا شرعيا .

وكان قانون مكافحة غسيل الأموال العراقي لعام ٢٠٠٤ وضع الإجراءات الرقابية الواجبة على المؤسسات وخصوصا المصرفية منها.

وأوضح صالح أن "عملية تحويل الأموال، من قبل المواطنين إلى الخارج، عن طريق الحوالات هي لتمويل تجارة القطاع الخاص العراقي، وليس لادخارها في البنوك الأجنبية، لقلة الفائدة التي تمنحها المصارف العراقية مقارنة بالمصارف الأجنبية".

وتابع أن "البنك المركزي العراقي يعتبر الوحيد في العراق، الذي يقوم بعمليات تمويل القطاع الخاص العراقي والتجار من العملة الصعبة، عبر المزاد اليومي الذي يجريه". وأكد صالح أن "المزاد استطاع أن يحافظ على سعر صرف الدينار العراقي، لمدة أربع سنوات من غير تقلبات، فضلا عن أن المزاد أدى إلى امتصاص السيولة النقدية الفائضة، وهو ما انعكس إيجاباً على استقرار الأسعار"، مبيناً ن "الدينار العراقي أصبح قوياً جداً، وأن قوة الاحتياطي النقدي تتصاعد، ما سينعكس على الأداء الإيجابي لمواجهة أي أزمة قد تحدث مستقبلاً"، حسب قوله. وينظم البنك المركزي جلسات مزاد يومياً، عدا أيام الجمع والعطل الرسمية، وبمشاركة المصارف العراقية، وتتم فيها عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، ويقوم البنك المركزي بعملية تحويل العملات المباعة إلى الخارج، لبعض الشركات والمواطنين مقابل عمولة معينة.

من جهته قال الخبير الاقتصادي فلاح حسن علوان إن "خروج العملة عن طريق الحوالات خلال المزاد له جانب إيجابي وآخر سلبي". وأوضح علوان بحسب "السومرية نيوز"، أن "الجانب الإيجابي يتمثل بتحريك الاقتصاد العراقي، من خلال تشجيع القطاع الخاص، والقيام بالمشاريع، فيما أن الجانب السلبي يتمثل بقيام بعض الشركات بعمليات غسيل للأموال". ودعا علوان البنك المركزي العراقي إلى "وضع قانون يجبر المصارف، التي يتعامل معها على تحديد المبالغ المالية، التي تحولها للخارج، من أجل توظيف الأموال، وأن تتم التحويلات تحت رقابة وإشراف البنك المركزي العراقي". في سياق آخر، قال مستشار محافظ البنك المركزي العراقي إن "مشروع إلغاء بعض الأصفار من الدينار العراقي، يعتبر من أولويات البنك المركزي العراقي، من أجل إصلاح العملة وتنظيمها".

وأوضح صالح أن "الحروب الماضية التي خاضها العراق، تسببت بارتفاع وتضخم في الكتلة النقدية من ٢٥ مليار دينار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٣ ترليون دينار حاليا"، مؤكدا أن "البنك المركزي العراقي يسير في اتجاه محو أصفار العملة بشكل هادئ، لتلافي حصول مشاكل مستقبلا".

وعلى صعيد ذي صلة اكد مستشار محافظ البنك المركزي العراقي ان " ارتفاع الاحتياطي للبنك المركزي العراقي من العملة الصعبة الى ٤٢ مليار دولار خلال العام الماضي . وقال مظهر محمد صالح بحسب وكالة كردستان للانباء(اكانيوز) ان " ان هذا الارتفاع في الاحتياطي العراقي من العملة الصعبة احتسب دون الاخذ بعين الاعتبار الاحتياطي الأصلي القديم للعراق أو واردات النفط العراقي ".. مشيرا الى ان " الأرتفاع دليل على نجاح السياسة المالية التي يتبعها البنك المركزي العراقي". واضاف صالح " إنّ معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي العراقي هي ٧٪ بعد أن كانت ٩٪ قبل حزيران/يونيو عام ٢٠٠٩ ".. مشيرا الى ان " أسعار الفائدة الموجودة في المصارف التابعة للبنك المركزي العراقي ما زالت أعلى من مؤشرات التضخم الموجودة في العراق".

وبين صالح ان "أسعار الفائدة في البنك المركزي العراقي تحدد اعتماد مستويات التضخم الذي يعبّر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك مستبعدين منه أسعار النقل والوقود التي تعتمد على العرض وليس الطلب والتي تتأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية". ولفت الى ان " إنّ تخفيض الفائدة في المصارف العراقية في الوقت الحاضر جاء ليوازي نسبة التضخم ".. مؤكدا بان "هذا الامر لايؤثر على التنمية الاقتصادية في العراق".

وكان احتياطي البنك المركزي قد وصل إلى ٣٠ مليار دولارا في عام ٢٠٠٨، عندما وصلت أسعار النفط إلى ١٤٧ دولارا للبرميل الواحد.

حركة السوق

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعـــادن

المعـدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	٢٠٥,٠٠٠	١٩٤,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٨٦,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٧٢,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الفضة	٧٠٠٠	٦٠٠٠

المـــواد الانشـائيـــة

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفـواكـه		الخضـــراوات	
المـــادة	السعر كيلو	المـــادة	السعر كيلو
برتقال عراقي	١٢٥٠ ديناراً	خيار	٥٠٠ دينار
برتقال مستورد	١٠٠٠ دينار	طماطة	٧٥٠ ديناراً
ليمون عراقي	١٥٠٠ دينار	فلفل	١٠٠٠ دينار
ليمون مستورد	١٠٠٠ دينار	باذنجان	٧٥٠ ديناراً
تفاح اصفر	٧٥٠ ديناراً	شجر	١٠٠٠ دينار
تفاح احمر	١٠٠٠ دينار	بصل (بانواعه)	٧٥٠ ديناراً
تفاح اخضر	٢٠٠٠ دينار	باقلاء	١٥٠٠ دينار
موز	١٠٠٠ دينار	شوندر	٢٥٠ ديناراً
كيوي	٢٠٠٠ دينار	شلغم	٢٥٠ ديناراً
رمان عراقي	١٠٠٠ دينار	لهانة	٥٠٠ دينار
كستناء عراقي	٢٠٠٠ دينار	قرنابيط	٥٠٠ دينار
لالنكي	١٠٠٠ دينار	جزر	١٠٠٠ دينار
نارنج	٥٠٠ دينار	خس	٢٥٠ ديناراً
تمر زهدي	٥٠٠ دينار	فاصوليا	٢٠٠٠ دينار
تمر خستاوي	١٢٥٠ ديناراً	كلم	١٠٠٠ دينار